الأمم المتحدة

A/62/421/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيدة تامار **تشيتانافا** (جورجيا)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية عن البند ٥٦ من جدول الأعمال (انظر A/62/421، الفقرة ٢). وجرى البت في البند الفرعي (أ) في جلستيها ٢٥ و ٣٢، المعقودتين في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/62/SR.25 و 32).

ثانيا – مشروع القرارين A/C.2/62/L.25 و A/C.2/62/L.60

٢ – في الجلسة ٢٥، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل باكستان، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنونا ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل'' (A/C.2/62/L.25)، وفيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في أربعة أجزاء، تحت الرمز A/62/421 و Add. 1-3.

141207 131207 07-63828 (A)

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/٢٠٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”**وإذ تؤكد من جديد** العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على كفالة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح جميع شعوب العالم،

”**وإذ تسلم** بأن العولمة المدفوعة عموما بقوة التحرر الاقتصادي والتكنولوجيا تفيد ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما بات يتحدد بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن تقاسم فوائد العولمة بصورة منصفة يتطلب إدارة عملية العولمة من خلال إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تؤكد من جديد** دور الأمم المتحدة المركزي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز اتساق السياسات بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

”**وإذ تؤكد من جديد أيضا** أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة لزيادة العولمة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات، وتشدد على الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من

التنسيق والتعاون فيما بين البلدان وكذلك فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تسلم** بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، غير أن بلدانا كثيرة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت مهمشة، وبأن تقاسم فوائد العولمة يجري على نحو غير متكافئ إلى حد بعيد وفي الوقت نفسه توزع تكاليفها بشكل غير متساو؛

”٣ - **تسلم أيضا** بأن التحرر الاقتصادي أطلق العنان لقوى السوق التي تحدث أثرا كبير، ولا سيما بالبلدان النامية، في مدى المرونة المتاحة للبلدان في صوغ سياساتها الوطنية، وبأن الالتزامات والسياسات والعمليات الدولية تحدث أثرا كبيرا في نطاق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذها؛

”٤ - **تؤكد** أن البلدان تواجه تحديات كثيرة في أثناء سعيها إلى إقامة توازن بين التزاماتها الدولية وأولوياتها الوطنية، ولا سيما في بيئة تترابط فيها تلك الالتزامات والأولويات كافة ارتباطا وثيقا، وبأن البلدان النامية، وبخاصة البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة مثل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، تجد يدها مغلولة باطراد وقدرتها على اتباع استراتيجيات وطنية محددة الأهداف مقيدة ببعض الطلبات الناشئة عن الالتزامات والعمليات والقواعد الدولية؛

”٥ - **تؤكد أيضا** أن تزايد الاعتماد المتبادل في الاقتصادات الوطنية في ظل عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد يعنيان أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالنظم والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأن من واجب كل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميع البلدان ضرورة إقامة توازن ملائم بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والنظم والالتزامات الدولية؛

”٦ - **تدعو** إلى توسيع نطاق الحيز المتاح أمام البلدان النامية في مجال السياسة العامة، وكفالة المرونة في النظم الدولية، ولا سيما في مجالات القواعد الأساسية من خلال معاملة تفضيلية وخاصة، تشغيلية وهادفة، واعتماد حلول عملية وملموسة للمسائل والشواغل المعلقة المتصلة بالتنفيذ التي تثيرها البلدان النامية؛

”٧ - **تشدد** على الحاجة إلى تحسين حيز السياسة المالية المتاح أمام البلدان النامية كأداة لبلوغ النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر؛

”٨ - **تحث** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة تحسين وتطبيق مفهوم حيز السياسة العامة الوارد ذكره في جملة وثائق منها توافق آراء سان باولو ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

”٩ - **تؤكد من جديد** أن كل بلد مسؤول مسؤولية رئيسية عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وأن من الضروري استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف زيادة فرص التنمية أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

”١٠ - **ترحب** بتأكيد البلدان النامية مرارا تمسكها بالتزاماتها وواجباتها الدولية، وتشدد مع ذلك على الحاجة إلى توافق عالمي في الآراء مفاده أن القواعد والنظم الدولية ينبغي لها أن تراعي الدروس المستفادة والحقائق الناشئة عند التطبيق في هذا المضمار وتكرر الحاجة إلى تلافي صوغ وتنفيذ قواعد ونظم تلغي حيز السياسة العامة؛

”١١ - **تسلم** بأن البلدان النامية بحاجة إلى حيز السياسة العامة والمرونة اللازمين لانتهاج استراتيجيات إنمائية تتمشى مع الظروف الإنمائية الخاصة بها؛

”١٢ - **تشدد** على أن البلدان النامية بحاجة إلى الحفاظ على حقها في التنمية من خلال الحفاظ على حيز السياسة العامة الذي يتيح لها اتباع سياسات تراعي ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية المتميزة؛

”١٣ - **تؤكد من جديد** أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي شرط أساسي لبلوغ التنمية المستدامة، وأن من المهم، بغية ضمان تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط الدولية

للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار، التي تؤثر في آفاق التنمية بالبلدان النامية، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير اللازمة والملائمة، بما فيها كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

"١٤ - **تؤكد بشدة** الحاجة إلى تعزيز القدرة الوطنية على التخطيط، ولا سيما في البلدان النامية ومدى مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي وذلك من أجل النهوض بقدرة تلك البلدان على التصدي للقوى الخارجية وعلى تنفيذ الاتفاقات والقواعد التي يجري اعتمادها على الصعيد الدولي في الوقت الذي تواصل فيه أهدافها الإنمائية؛

"١٥ - **تدعو** جميع المؤسسات التجارية والمالية الدولية إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة لدى البلدان النامية، في أثناء صياغتها وتنفيذها للسياسات، وذلك من أجل تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية للنمو المطرد والتنمية؛

"١٦ - **تؤكد من جديد** الالتزام بإعطاء البلدان النامية فرصة الإدلاء بصوتها والمشاركة في محافل صنع القرار ووضع المعايير الاقتصادية الدولية وتوسيع نطاق تلك المشاركة وتعزيزها، وتؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك البت، على وجه السرعة وضمن مهلة زمنية محددة، في مسألة إتاحة قوة تصويتية معززة أمام البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز؛

"١٧ - **تؤكد من جديد أيضا** أهمية إصلاح ليس فحسب فرادى المؤسسات الحكومية الدولية وإنما أيضا إصلاح الهياكل والنظم الدولية التي تعيق التنمية بدلا من أن تعززها؛

"١٨ - **تؤكد من جديد كذلك** الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية والعمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

"١٩ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والرامية إلى تحسين قدراتها بخصوص أثر الاتفاقات الدولية في الاستراتيجيات الإنمائية

الوطنية، وذلك بوسائل منها تبادل الخبرات على نحو يمكّن تلك البلدان من تعلم كيفية صوغ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذها بمرونة مراعاة للظروف الداخلية والخارجية المتغيرة والتصدي لتلك التحديات؛

”٢٠ - **تدعو أيضا** منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها المؤسسية كي تتصدى بفعالية للآثار المترتبة على السياسات الخارجية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

”٢١ - **تحيط علما** بمبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى عقد مناسبات على سبيل المتابعة للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عُقد في نيويورك يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ومنها المبادرة التي طرحتها الدول والمعنونة ”المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية“ الذي ستستضيفه حكومة الفلبين عام ٢٠٠٨؛

”٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن موضوع ”أثر العولمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية الدولية“، في إطار البند المعنون ”العولمة والاعتماد المتبادل“.

٣ - وفي الجلسة ٣٢، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل“ (A/C.2/62/L.60)، مقدم من حسن على صالح (لبنان)، نائب رئيس اللجنة، استنادا إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار (A/C.2/62/L.25).

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أُبلغت اللجنة أن مشروع القرار لا يترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية (انظر A/C.2/62/SR.32).

٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، قام ممثل الفلبين، بصفته الميسِّر، بتصويب مشروع القرار شفويا.

٦ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/62/L.60، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/62/L.60، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/62/L.25 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/٢٠٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشدد على الحاجة إلى تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية تنفيذا كاملا وإلى تعزيز الزخم الذي ولّده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بغية الوفاء بالتعهدات التي قُطعت في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تؤكد من جديد أن التنمية هدف مركزي بحد ذاته وأن التنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشكل عاملا رئيسيا من عوامل الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة،

وإذ تقر بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا تؤديه في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعميم اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية الشاملة، خاصة في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد من جديد أيضا التصميم الذي أُعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢] على العمل لتصبح العولمة قوة إيجابية تفيد منها جميع شعوب العالم،

وإذ تسلّم بأن العولمة الناجمة بشكل رئيسي عن تحرير الاقتصاد وعن التطور التكنولوجي تجعل الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وبأن جني أقصى الفوائد من العولمة بطريقة منصفة يتطلب تهيئة سبل التعامل معها من خلال إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار العام للجميع، وبتنمية القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية العولمة والإفادة منها،

وإذ تؤكد من جديد أيضا دعمها الشديد للعولمة المنصفة وضرورةَ ترجمة النمو إلى خفض حدة الفقر، وعزمَها في هذا الصدد على جعل الأهداف المتمثلة في توفير العمل المنتج والعمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، الغاية الأساسية للسياسات الوطنية والدولية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المتعلقة بهذا الموضوع، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، وذلك كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

وإذ تشير إلى أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص، في سياق العولمة، بالهدف المتمثل في حماية وإعمال وتعزيز حقوق النساء والفتيات ورفاههن، على النحو الوارد في إعلان ومنهاج عمل بيجين[٣]،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بضرورة حسن الإدارة والإنصاف والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والتزامها بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف منفتح ومستند إلى قواعد وقابل للاستشراف وغير قائم على التمييز،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة لزيادة العولمة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات، وتدرك أن الهجرة الدولية تترك أثرا في البلدان كافة، وتشدد بالتالي على الأهمية القصوى التي يتسم بها الحوار والتعاون من أجل فهم ظاهرة الهجرة الدولية فهما أفضل، بما في ذلك تأثيرها في المرأة، وتبيان الوسائل والسبل المناسبة التي ينبغي اعتمادها لجني أقصى حد من فوائدها لتحقيق التنمية والتخفيف إلى أدنى حد من آثارها السلبية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تسلّم** بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، في حين أن بلدانا كثيرة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت على هامش الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، وتسلم أيضا بأن مستويات الاستفادة من العولمة متفاوتة للغاية وتكاليفها موزعة بشكل غير متساو، على النحو المبين في إعلان الألفية؛

٣ - **تسلّم أيضا** بأن الاقتصادات المحلية أصبحت الآن متشابكة مع الاقتصاد العالمي وبأن العولمة تؤثر في جميع البلدان بطرق مختلفة، وبأن لدى بعض البلدان، من جهة، فرصا للتجارة والاستثمار من أجل محاربة الفقر، في جملة أمور، لكنها، من جهة أخرى، تواجه نقصا في درجة المرونة الممنوحة لها لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٤ - **تسلم كذلك** بأنه إذا كانت البلدان كافة تعاني من هذا النقص، فإن البلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، تواجه صعوبات أكثر في إقامة توازن بين الواجبات والعمليات والقواعد الدولية وبين استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

---

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) A/62/303.

٥ - **تشدد** على ضرورة التركيز بشكل خاص، لدى معالجة الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، على تحديد وتنفيذ السياسات والممارسات التي تعزز كل منها الأخرى وتحقق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وعلى أن هذا الأمر يقتضي بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي؛

٦ - **تشدد أيضا** على أن تزايد اعتماد الاقتصادات الوطنية، كل منها على الآخر، في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد يعنيان أن هامش التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالنظم والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وعلى أن من واجب كل حكومة تقييم جدوى الاختيار بين الفوائد التي تجنيها من قبول القواعد والالتزامات الدولية من جهة والقيود المفروضة عليها التي تُفقدها هامش التحرك من جهة أخرى، وعلى أن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميع البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين هامش التحرك على الصعيد الوطني وبين النظم والالتزامات الدولية، وفي هذا الصدد، تشير مع التقدير إلى العمل الذي اضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال مفهوم هامش التحرك، على نحو ما أُعرب عنه في توافق آراء ساو باولو[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي[١]؛

٧ - **تؤكد من جديد** أن الإدارة الجيدة أمر لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة، وأن توافر السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية المتينة، التي تلبي احتياجات الشعب، وتحسين البنى التحتية يشكلان الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، لا سيما الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات القائمة على اقتصاد السوق والتعهد بشكل عام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية، كلها أمور لا بد منها أيضا ويعزز كل منها الآخر؛

٨ - **تؤكد من جديد أيضا** أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه من الأهمية بمكان، لضمان توافر بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال إيلاء الأهمية للأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية التي لها تأثير في آفاق التنمية بالبلدان النامية، وأنه لتحقيق هذا الهدف، ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير اللازمة والملائمة

(٥) TD/412، الجزء الثاني.

بما يكفل تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية مواتية، لا سيما كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي والعثور على حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

٩ - **تؤكد من جديد كذلك** أن كل بلد هو المسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة، وأن من الضروري تعزيز الجهود الوطنية عبر اعتماد برامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف زيادة فرص البلدان النامية في تحقيق التنمية، مع أخذ الظروف الوطنية في الاعتبار وكفالة احترام حقوق الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

١٠ - **تشدد** على أنها إذ تدرك التزام البلدان النامية بواجباتها والتزاماتها الدولية، فإن القواعد والنظم المتفق عليها دوليا ينبغي أن تراعي الدروس المستخلصة والتطورات الحالية التي يشهدها حاليا الوفاء بهذه الواجبات والالتزامات في ضوء الحالة الخاصة السائدة في البلدان النامية، وتكرر في هذا الصدد أن ثمة حاجة إلى مواصلة التعامل بمرونة مع البلدان النامية ووضع أحكام خاصة بها في الوقت الذي تُعد وتُنفذ فيه المؤسسات المالية والتجارية الدولية القواعد والنظم التي تؤدي إلى تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية لتحقيق النمو المطرد والتنمية العريضة القاعدة؛

١١ - **تشدد** على أنه يلزم على جميع البلدان التمسك بحقها في تنفيذ سياسات تستند إلى أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، وعلى أن البلدان، بخاصة البلدان النامية، تحتاج في هذا الشأن إلى قدر من المرونة وهامش للتحرك على الصعيد الوطني يتفقان مع أوضاعها الإنمائية الخاصة، مع أخذ الواجبات والعمليات والقواعد الدولية في الاعتبار؛

١٢ - **تقر** بضرورة مواصلة التعامل بمرونة مع البلدان النامية ووضع أحكام خاصة بها في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٣ - **تؤكد من جديد** التزامها بتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في محافل صنع القرار ووضع المعايير الاقتصادية الدولية وتعزيز هذه المشاركة، وتؤكد أنه من المهم، لتحقيق هذا الغرض، مواصلة بذل الجهود لإصلاح الهيكل المالي الدولي، مع الإشارة إلى أن مسألة زيادة فرص البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الإعراب عن رأيها والمشاركة في مؤسسات بريتون وودز ما زالت موضع الاهتمام، وهي تدعو في هذا الصدد إلى تحقيق مزيد من التقدم الفعلي؛

١٤ - **تؤكد من جديد أيضا** ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي العمل على اتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٥ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة مؤازرة الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها على التخفيف من الأثر الذي تحدثه الاتفاقات الدولية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن موضوع ''أثر العولمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية''، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين، وفي إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''، البند الفرعي المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل''.